

# لاجئون مصريون وسوريون يحتجون بهولندا على ظروف اللجوء



الثلاثاء 28 يوليو 2020 06:07 م

احتج لاجئون مصريون وسوريون ويمينيون في هولندا، لليوم الخامس على التوالي، بقرية "Ter Apel" في مقاطعة غرونينغن شمالي البلاد

وبحسب ما صرّح مشاركون في الاحتجاجات، فإن سبب وقفاتهم هو تأخر إجراءات قبول لجوئهم مقارنة بلاجئين آخرين في الدولة ذاتها. ويحتج 65 لاجئاً من جنسيات مصرية وسورية ويمينية، أمام المقر الرئيسي لمكتب التحقيقات لإدارة الشؤون والهجرة (IND) بكامب اللجوء تير أبل بداية من الخميس الماضي، ويقولون إنهم سيواصلون احتجاجهم حتى تسهيل أمورهم. وبحسب أحد اللاجئين -مصري الجنسية- فإن مكتب التحقيقات يماطل في إجراء المقابلات مع اللاجئين، وأبلغوهم أن "الأمر كله يعود إلى الحظ في تحديد وقت بدء الإجراءات".

لاجئ آخر سوري الجنسية، أكد أن رئيس مكتب التحقيق قال العبارة ذاتها، وأن "الحظ هو ما يحدد موعد بدء الإجراءات"، مشيراً إلى أن "مقار اللجوء الأخرى في هولندا لا تسير على المنوال ذاته، وأن العديد من اللاجئين في تلك المقار أنهوا إجراءات لجوئهم، وحصلوا على مقر للسكن، وبدأوا بتأسيس حياتهم".

فيما قال آخر إن "العديد من اللاجئين يعرفهم معرفة شخصية في مقرات لجوء أخرى داخل قدموا إلى هولندا بعده، وأنهوا جميع الإجراءات، وحصلوا على الإقامة، في الوقت الذي لا يزال هو عالقا".

اللاجئون في (تيرآبل) أكدوا أيضاً أنهم يعانون من عنصرية داخل مقر اللجوء، من قبل الإدارة التي ترفض تعليمهم اللغة الهولندية، وإعطائهم كتباً للدراسة أسوة باللاجئين غير العرب، مؤكداً أن الإدارة أكدت لهم عدة مرات أن دروس اللغة الهولندية هي لجنسيات محددة فقط.

كما أكد اللاجئون أن إدارة مقر لجوء (تيرآبل) تقوم بتوظيفهم للعمل يوميا في محلات ومتاجر القرية الهولندية المجاورة، مقابل 14 يورو أسبوعياً فقط، في حين أن الإدارة تحصل على المرتجعات الأكبر من قبل تلك المتاجر، متهمينها بـ"المتاجرة بهم".

جدير بالذكر أن إدارة مكتب التحقيقات في (تيرآبل) لم تظهر أي رد فعل أو تفاعل مع المحتجين، وأن إدارة مقر اللجوء فقط أخبرت المحتجين أنها ستبلغ مكتب التحقيقات بمطالبهم، وذلك في الوقت الذي استجاب فيه مكاتب تحقيقات في منطقة أخرى مثل "Hoogeveen, Zweeloo"، وسهلت إجراءات اللجوء.

إدارة الهجرة في المقرات الأخرى قالت إنها تعالج طلبات 14 ألف لاجئ، وأن لديها قلة في الموظفين، وأنها ستنتهي إجراءات السوريين واليمنيين -دون ذكر للمصريين- حتى نهاية العام الجاري، وذلك لمن قدموا خلال عام 2019.

يذكر أن الحكومة الهولندية أوقفت قانوناً يقتضي فرض غرامة على مكاتب التحقيقات والهجرة في حال تأخرها عن البت في طلبات اللجوء بمدة أقصاها 6 أشهر من تاريخ القدوم، وتقوم بدفع تلك الغرامة للاجئ، وهو ما يكبد إدارة التحقيقات والهجرة 70 مليون يورو سنوياً.